دراسات

أهمية الشفافية في الافصاح عن المؤشرات الاقتصادية في العراق الجديد

تعني الشفافية (Transparency) الانفتاح على الجمهور الواسع فيما يتعلق بالوظائف التي تقوم بها الحكومات، ونيات السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام والتوقعات المستقبلية. أما هدفها فهو الوصول إلى معلومات موثوق بها شاملة، محايدة، وذات صدقية عالية، وتصدر في موعدها المناسب، مما يتسنى للاخرين باحثين ومراقبين وجمهور متابع، فهمها ومقارنتها عالمياً واقليمياً بشأن الانشطة الحكومية وخارج هذه الانشطة، حتى يتمكن الجمهور والأسواق المالية والمهتمون بالاقتصاد من التوصل إلى تقييم دقيق وفاعل لمركز الدولة المالي والاقتصادي حالياً ومستقبلاً، وليتبين الجمهور المعني موقعه من التطور الحاصل في العالم.

عبد الجبار عبود الحلفي

ان حجب النظام النهار للبيانات والمؤشرات الدقيقة عن الاقتصاد العراقي بأسره عن الباحثين والمهتمين من الاقتصاديين والسياسيين، واصداره مؤشرات وبيانات تجميلية ومحرفة ملمعة، قد أضر بجوهر الدراسات والبحوث الخاصة بالاقتصاد العراقي. بل جعل الباحثين الاقتصاديين وطلبة الدراسات العليا، يعزفون عن دراسة الاقتصاد العراقي ويختارون موضوعات عربية ودولية عامة. ويلاحظ المهتم بالاقتصاد وجود فراغات في البيانات الخاصة بالعراق في التقارير السنوية العربية والدولية كدليل على حجب النظام النهار للبيانات. وكثيراً ما يصطدم طلبة الدراسات العليا وهم يراجعون (الجهاز المركزي للاحصاء)، أو المؤسسات المعنية، بعبارة (سرية البيانات)، في الوقت الذي كانت فيه فرق التفتيش الدولية تعبث بالبيانات وتصورها وتصادرها من شمالي العراق وحتى جنوبه وفي أكثر المؤسسات التصاقاً بالأمن القومي العراقي.

وسياسة حجب المعلومات الرقمية التي ابتدعها النظام الدكتاتوري هي جزء من عملية واسعة تهدف إلى طمس الحقائق المأساوية عن الاقتصاد العراقي، وكذلك المعلومات الخاصة بالتنمية البشرية التي حققت بها الأقطار المجاورة للعراق تقدماً ملموساً، في الوقت الذي لا يعرف أحد حقيقة تلك البيانات عن الانسان العراقي، وان كان واقع الحال يفصح عن تدني تلك البيانات والمؤشرات.

أبعاد الالتزام بالشفافية:

1. ان الاستعداد للافصاح عن المؤشرات الاقتصادية والمصرفية والمالية يمهد السبيل لتمكين المنظمات والهيئات الدولية والمستثمرين من معرفة المزيد عن التطورات التي تشهدها الدول على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

2. تمكن الشفافية الباحثين والمخططين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية من الاقبال على دراسة أوضاع الاقتصاد العراقي من خلال التعامل مع مؤشرات وبيانات تتمتع بصدقية عالية، تؤدي إلى نتائج محسوبة بدقة، أو أقرب إلى الواقع، وتنعكس إيجابياً على تشخيص وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني.

3. تؤدي سياسة الافصاح والشفافية إلى مكافحة الفساد الاداري والمالي، وفي هذا الشأن وجدنا ان النظام الفاسد النهار قد اتبع سياسة خبيثة في المؤسسات الحكومية، اذ استشرى فيها الفساد بكل انواعه وتجلياته مما شكل ضغوطاً مالية ونفسية على المواطنين، وأصبحت (الرشوة) سياق عمل في المؤسسات والدوائر الحكومية، وأضحى معظم المسؤولين الفاسدين جزء أمن تركيبة الجهاز الرسمي لحكومي، ورموزه وخصائصه.

4. يؤكد الخبراء الدوليون في مجال الشفافية، انه لكي تكون السياسات الاقتصادية مقبولة وفعالة لدى الآخرين، فانها لابد ان تتصف بالشفافية. اذ يرى البعض ان الكثير من السياسات الاقتصادية قد فشلت (كما هو الحال في النظام النهار) ونتيجة عدم تمكنها من ايصال رسائل واضحة إلى الجمهور والمستثمرين، مما يتطلب من البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط في العراق الجديد نشر الاحصاءات والمؤشرات التي تساعد الجمهور العريض وواضعي السياسات وصناع القرار، على اتخاذ المبادرة (أو القرار)، انطلاقاً من المبدأ السائد بأن اتساع قاعدة المعرفة والحوار يؤديان إلى بلورة المزيد من السياسات الاقتصادية والمالية في الدولة. وعلى العكس من ذلك، فان الممارسات التي لا تتمتع بالشفافية، يمكن أن ينتج عنها تبديد للموارد المالية العامة وزعزعة الاستقرار الاقتصادي وانحراف للسياسات وتفاقم الوضع الاجتماعي، ومن ثم بروز مظاهر عدم المساواة واتساع الفجوة في الدخول.

5. ان الحكومة العراقية الحالية اذا ما رغبت في الوصول إلى الأسواق المالية الحلية والدولية (ولاسيما بعد مؤتمر مدريد للمانحين) عليها أن تعد لهيئات الخاصة بمراقبة الجداره الإئتمانية والجهات الضامنة والرقابة ببيانات وافية بشأن الميزانية العامة وهيكلها وتوجهاتها.

ويشمل ذلك حتى السندات التي يمكن أن تطرحها الحكومة للجمهور. كما ينبغي توفير بيانات كافية للمساهمين الراغبين في المشاركة بالعطاءات واصدارات الأوراق المالية والأسعار والنواقص والعروض.

6. ان انتشار الشفافية في العراق الجديد هو دليل على مصداق الحكومة في الافصاح عن الحقائق للشعب، مما يمد جسور الثقة بين الشعب، بكل فئاته، والحكومة العراقية، وبدوره يؤدي ذلك إلى تعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي في قطرنا.

اجراءات لدعم الشفافية:

1. تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بما يفضي إلى تثبيت اصلاحات النظام المالي ونظام المدفوعات، والتوائم الصرفية، واستهداف التضخم، واصلاح الضمان الاجتماعي، خاصة ان النظام الدكتاتوري النهار قد استولى على أموال الضمان الاجتماعي بعدما كانت هناك مؤسسة ضخمة في العراق لها بنايتها العروفة في بغداد.

2. تأسيس لجنة مركزية لمكافحة الفساد الاداري من الخبراء الحايدين والعروفين بالكفاءة والسمعة الحسنة، اذ كثيراً ما تفشل هذه اللجان اذا ما أنشئت على أساس الولاء السياسي. وتتفرع من هذه اللجنة لجان في المحافظات، وان تحظى هذه اللجان بدعم سياسي، ليس فقط من رئيس الدولة، ولكن ايضاً من الحكومة الوطنية على نطاق واسع حتى تتمكن من تنفيذ عملها دون تدخل أو عوائق.

3. قيام البنك المركزي العراقي باصدار تقرير سنوي بمؤشرات الاقتصاد العراقي وبدقة متناهية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والجهات الأخرى ذات العلاقة. كما يفضل أن يصدر البنك دورية خاصة بالبيانات المتعلقة بالحسابات القومية، والقوانين والاجراءات الاقتصادية، كما هو الحال في معظم الدول العربية، خاصة أقطار مجلس التعاون الخليجي، مما يمكن الباحثين والمهتمين بالاقتصاد والسياسة، الاطلاع على البيانات الشهرية والسنوية ومقارنتها والتعرف على مستجدات وأوضاع الاقتصاد.

4. اصلاح لجهاز الحكومي وقوانينه، ان الأجهزة الحكومية المرهلة والتي تعمل في بيئة تسود فيها قوانين غامضة تتيح للقائمين عليها فرصة تأويلها. بحسب الغرض والحالة النفسية، هي الرحم الذي تتناسل فيه اشكال الفساد الذي خلفه النظام النهار. وللمزيد من الشفافية في العمل، ينبغي اصلاح الجهاز الحكومي بأسره لأن بقاء المسؤولين الفاسدين جزء أمن تركيبة جهاز الدولة الرسمي يشكل خطراً على مستقبل التنمية في العراق الجديد. وقيداً على تحسين المعيشة. وبصورة عامة، فان غياب الشفافية في عمل الحكومة، يؤدي إلى ضعف محركات التنمية، وإلى ضعف نسيج الثقة بين الشعب والحكومة.

خبرة مصرية للبورصة العراقية

القاهرة-كونا

قال رئيس مجلس ادارة البورصة المصرية الدكتور سامح الترجمان انه تمت مؤخرا مناقشة مايمكن ان تقدمه مصر للعراق في سبيل انشاء بورصة هنا. وذكر الترجمان ان الجانب المصري عرض على وفد عراقي زار القاهرة قبل فترة تقديم الخبرة المصرية في مجال سن التشريعات القانونية أو تقديم (الكوادر) أو الاجهزة اللازمة لانشاء البورصة. وأشار الى انه سيتم خلال الرحلة القادمة توقيع عدة اتفاقيات مع عدد من البورصات العربية والعالمية لتطوير عمل البورصة العراقية، خصوصا فيما يتعلق باستحداث اساليب جديدة في توفير معلومات التداول والانباء، الخاصة بالسوق والشركات عبر جهاز الهاتف النقال.

صادرات الخليج من (النفتا) ترتفع في 2004

لندن-رويترز

قال تجار ان صادرات الخليج من (النفتا)، وهي المادة الرئيسة لصناعة البتروكيماويات يعتزم محددة الاجل في اسيا سترتفع بنسبة 10٪ عام 2004 الى نحو 24 مليون طن مع زيادة الطاقة الانتاجية للمصافي في المنطقة. واضافوا ان النسبة الاكبر من عقود التوريد مع كبار المصدرين مثل شركة ارامكو السعودية وشركة نفط الكويت وشركة بترول ابو ظبي الوطنية، قد ابرمت بالفعل، في حين لم تستكمل شركتا قطر للبترول ونفط البحرين المحدودة عقودهما بعد.

وقال مصدر تجاري مختص بمنطقة الخليج، "هناك زيادة في الكميات من ارامكو وشركة ابو ظبي (ادنوك)، لكن الامدادات من شركة نفط الكويت ستنخفض في العام المقبل مع بدء عمل وحدتي التجزئة".

وبرغم زيادة الكميات تمكنت مصافي النطقة من زيادة العلاوات السعرية بمايصل الى 2$ حسب النوع في العقود الجديدة. وحددت ارامكو سعر (النفتا) من نوع اية/180 الذي تنتجه بزيادة 9.5 دولار للطن عن متوسط اسعارها في السوق الفورية بالمقارنة مع زيادة بنسبة 7٪ عام 2003. وقال التجار ان الزيادة الكبيرة كانت مفاجئة نظرا لارتفاع الطاقة الانتاجية في المصافي، لكنها تؤكد بوضوح تنامي الطلب في اسيا، حيث تستخدم (النفتا) في انتاج الاثيلين والبروبلين، وهما الماذتان الاساسيتان في صناعة البلاستيك.

فلسطين تشارك في مؤتمرين سياحيين

ستشارك فلسطين خلال شهر كانون الاول الجاري في مؤتمر سياحي بمنتجع شرم الشيخ في مصر، وذلك لبحث اوضاع القطاع الفندقية والاستثمارات الضرورية لتنشيط العمل السياحي، حيث ان لجنة وزراء السياحة العرب في جامعة الدول العربية هي التي دعت الى تنظيم هذا المؤتمر بهدف تفعيل القطاع الخاص السياحي العربي. كما تشارك فلسطين في المؤتمر الثاني الذي سيعقد في بيروت وسيركز على بحث التعاون السياحي العربي، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في القطاع الفندقي.

تأكيد اهمية التجارة الالكترونية في تنمية التبادل العربي البيني

اكد الدكتور احمد جويلي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اهمية التجارة الالكترونية في تنمية التبادل التجاري العربي البيني، خاصة في ظل ثورة المعلومات التي يشهدها العالم حاليا والتركيز على ازالة العوقات امام حركة التجارة بين الدول العربية وتطوير اليات تمويلها ووسائل نقلها.

ودعا جويلي خلال اجتماع اللجنة الكمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة على مستوى المندوبين الى الاستفادة من امكانيات الدول العربية التي حققت قفزات في مجال التجارة الخارجية والتنسيق معها لمعرفة المعوقات ومميزات الاسواق العربية وخلق ميزات تنافسية للسلع التي تعاني الاقطار العربية فجوة بها والتي تبلغ قيمتها 93 مليار دولار، مشيرا الى ان تلك السلع تتضمن الصناعات الغذائية والنسوجات والادوية والاخشاب ومصنوعاتها والاسمنت والخزف والزجاج والمعادن ومعدات النقل والالات والمعدات الكهربائية.

الخدمات المالية العالمية

يقدر حجم الخدمات المالية الخارجية في العالم، بنحو 72 مليار دولار في الوقت الحالي، ويتوقع ان يصل الى 97 مليار دولار عام 2004، حيث تظهر المؤشرات نموا في الطلب على هذه الخدمات بنسبة 10٪. وتنقل الشركات الامريكية الكبرى اجزاء من اعمالها الى الهند وسنغافورة وتايوان والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا، اعتمادا على شركات اخرى للخدمات المالية، وبالتالي تنخفض كلفتها بنسبة 40٪. وتوفر هذه الشركات 3.5 مليون وظيفة في الهند، كما يبلغ اجمالي عائدات شركات الخدمات المالية هناك 1.5 مليار دولار. وتقدر حصة الهند من السوق العالمية بـ2٪.

وسط مناخ تبادل الاتهامات

عقود الإعمار وسيلة للاستحواذ على الاموال

تشوب اجواء منح عقود الاعمار واعادة البناء في العراق منذ اطلاقها كثيرا من عوامل التقاطع نتيجة لشيوع الاتهامات المتبادلة والمحاولات التبريرية للمبالغة في فرض الهوامش الاضافية على التكاليف المقدرة لاستدراج العروض الاصلية ومن الباطن.

واذا كانت بداياتها الاولى قد شهدت دخول الشركات الاميركية الكبرى وبصفة خاصة بكتل للانشاءات وهاليبرتون للخدمات النفطية، من خلال عقود لا تحكمها المنافسة، لا بل ان الحديث جرى بان عقود هاتين الشركتين وغيرها منحت قبل شن الحرب على العراق، فان القائمين على الامور في الوكالة الاميركية للتنمية الدولية وسلاح المهندسين في الجيش الاميركي، شاركوا في تصميم العمل على اساس المباشرة بتنفيذ العقود في مناخات ملينة بالنشاط المكثف على اكثر من صعيد لتأمين هدف ترضية جميع الاطراف، وتخفيف الانتقادات المحتملة لوجهة الاحتكار في استحصال العقود، ويتمثل ابرز تلك الانشطة فيما يلي:

اسعد العاقولي

اولا، البدء والاستمرار في تنفيذ مفردات العقود، ولاسيما الفعاليات الكبرى على نحو مباشر، او عن طريق منح بعض العقود من الباطن لشركات غربية او خليجية، وذلك قبل الاعلان عن توقف العمليات العسكرية في الحرب مطلع ايار الماضي.

ثانيا، وبرغم هذا الواقع، فقد واصلت الشركات الاميركية وبصفة خاصة بكتل وهاليبرتون عقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات في واشنطن ولندن وعمان والكويت وغيرها للتباحث بشأن الكيفية التي يمكن خلالها الحصول على عقود الباطن، وتأثير الافاق المستقبلية، مع اطلاق الوعود لممثلي الشركات حسب مشيئة اولئك الذين وضعوا انفسهم في موقع الهيمنة والتحكم، وافراز ذلك ببعض المؤشرات الاحصائية حول توزيع العقود وحجمها.

ثالثا، عقد اجتماع او اكثر للمقاولين وممثلي مجتمع الاعمال العراقي وتطمينهم بإحالة اكثر من تسعين في المائة من عقود الباطن لمصلحتهم، والاعتماد على الايدي العاملة العراقية بالاساس في انجاز الاعمال، رغم التطبيقات التمييزية في مجرى سيرة العمل لبث الفرقة والانقسام بين صفوفهم، وممارسة سلوكية تهميشهم، وإلهائهم بمجموعة من عقود الاعمال الصغيرة والمحدودة للغاية.

رابعا، نشوء ظاهرة الاحالات المتتابعة من الباطن، اي منح عقد الباطن لشركة خليجية ما مثلا لتقوم هي الاخرى بمنح العقد من الباطن الكرر على شركة عراقية في افضل الاحوال بعد ان يستقطع كل طرف حصته من قيمة العقد الاصلي.

خامسا، وفي اطار هذه الصيغة التسلسلية لاحالات العقود لابد ان تتخذ تكاليفها ابعادا مبالغ فيها بالضرورة على حساب الاموال المخصصة للاعمار واعادة البناء.

سادسا، وانطلاقا من هذه الصورة الاولية البسطة تبدو التقديرات الاجمالية للاحتياجات المالية لاعمال الاعمار واعادة البناء على درجة من الارتفاع المفتعل بعض الاحيان اذا ما اخذنا بمبدأ توزيع العقود، وليس الحاجة الفعلية للقطاعات الاربعة عشر التي تعاني من التخلف المتوقع في اوضاعها التقنية وما يرتبط بذلك من متطلبات تطوير وتنمية واعادة تأهيل القيادات الادارية الكفوءة والقوى العاملة بصورة عامة، وخلق اجواء التحول التدريجي لاقتصاد السوق عبر معالجة ظواهر الفساد الاداري.. والمير وقراطية التفشية على نطاق واسع.

وبرغم ان مؤتمر مدريد للمانحين كان قد كرس مبدأ توزيع العقود الاعمارية والبذائية على الشركات الكبرى، الامر الذي تجلى فيما يوحي بالاشتراطات المقترنة بمنحة العشرين مليار دولار للولايات المتحدة بعد مصادقة الرئيس الاميركي بوش عليها، ومنحة وقروض اليابان البالغة خمسة مليارات دولار، وهكذا الوضع بالنسبة للتسهيلات الائتمانية السعودية وغيرها، ولكن هذه العقود ستفتح في جميع الاحوال افاقا رحبة امام المقاولين والمستثمرين العراقيين تمكنهم من المشاركة الفعالة في التجربات التنفيذية للاعمال من الباطن حتى عند احالتها على شركات الدول الام، فضلا عن مساهمتها في تخفيف ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي بمعدلات قد تزيد على الـ(50٪).

ومع المطالبة بضرورة الاحتكام للمنافسة في استدراج العقود وتخطي واقع احتكارها من قبل شركات بعينها، قامت الولايات المتحدة باجراء مراجعة لسياسات منح عقود الاعمار، حيث من المتوقع ان تعمد الادارة المدنية الوقتية للتحالف بانشاء هيئة تحت تسمية (مكتب ادارة اعمار البنية التحتية في العراق) وتعنى هذه الهيئة بدراسة والاشراف على عملية منح العقود، ويبدو ان هذا المكتب سيكون اكثر ارتباطا بوزارة الدفاع الاميركية، اذ تعهد البنتاغون بان هذه الهيئة سوف تركز على المنافسة الكاملة والمفتوحة في ارساء العقود.

وفي الوقت الذي يوحي هذا الاجراء باحتمالات التغيير من الناحية النظرية، فان من غير الرجح ان تكون مدياته العملية التطبيقية في نفس المستوى من التحول نحو الافضل، وبوجه الخصوص فيما يتعلق بمنح افضلية معينة للمقاولين والمستثمرين والعاملين في مجتمع الاعمال العراقي، والاسهام بشكل ملموس في تقليص البطالة بمعدلات حقيقية مطردة، حتى لو كان النهج المتبع يعتمد اسلوب احالة العقود من الباطن دون الاعتماد على شركات عربية او اجنبية وسيطة.

وقلما يتم الحديث عن عقود الاعمار واعادة البناء، عراقيا وعربيا ودوليا، دون الحديث بصوت خافت احيانا، وعال احيانا اخرى، عن قدر ان ذلك بالفساد والرشاوى والعمولات والمحاباة والمحسوبية، مع التركيز على باطن الباطن ان صح التعبير، ومن ثم التفاوتات الكبيرة بين الكلف الاصلية المرتفعة للعقود وما يتبعها من مراحل الاحالات اللاحقة، حيث يصار الى تبادل الاتهامات بشأن المبالغات المتعاقبة في الاقدام المقدرة، ويبقى المواطن العراقي هو وحده الغيب في بلده الذي يرادله، كما يقال، ان يمشي التجربة النموذج لا في مجال الاعمار والتنمية وحدها فحسب، بل الحرية والديمقراطية التي مازالت جميعها مشوبة بالمخاطر التي لا تعد ولا تحصى، خاصة في ظل واقع بقائها بعيدة عن المعالجات الجذرية الحاسمة، واخضاعها لاطر من التجريبية والوصفات الجاهزة الثبتة التي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية والموضوعية المميزة للواقع العراقي.

اجتماع في قبرص لبحث مساعدات الامم المتحدة للعراق

بدأ رؤساء كبرى وكالات الامم المتحدة الوجودين في العراق، مشاورات في قبرص تستمر اسبوعين حول مستقبل المساعدات الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في العراق. كما ذكرت فيرونيك تاكو المتحدثة باسم بعثة الامم المتحدة في العراق ان "رؤساء الوكالات الانسانية في العراق موجودون هنا لاجراء مشاورات ترمي الى بحث الوضع بمجمله وخصوصا من وجهة نظر امنية". وبدأت هذه المشاورات وسط تدابير امنية مشددة في احد مباني الامم المتحدة في نيقوسيا.

يشارك في المشاورات صندوق الامم المتحدة من اجل الطفولة (اليونسيف) والمنظمة العالمية للصحة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين. واضافت تاكو: "سنجري مشاورات واسعة مع جميع الاشخاص الذين التقوا في العمل في العراق، وخصوصا في مجال الصحة والتربية وتوزيع المواد الغذائية ومساعدة اللاجئين. وكانت الامم المتحدة اعلنت اجلاء جميع موظفيها الاجانب من بغداد بناء على تعليمات الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان.

واكدت الامم المتحدة ان هؤلاء الاشخاص سيمكثون في قبرص خلال الفترة التي ستعيد خلالها المنظمة الدولية النظر في اجراءاتها الامنية، بعد التقرير القاسي الذي اعدته لجنة مستقلة حول ظروف الاعتداء الذي تعرض له مقر الامم المتحدة في بغداد في آب الماضي. وقرر عنان اجلاء موظفي الامم المتحدة الاجانب الذين كانوا لايزالون موجودين في بغداد، بعد اعتداء 27 تشرين الاول على مقر اللجنة الدولية للصليب الاحمر الذي اسفر عن مقتل 12 شخصا.

دراسة دولية تؤكد وجود 9 ملايين طفل عربي عامل

ذكرت دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية بشأن عمالة الاطفال ان عدد العاملين في العالم العربي بلغ 9 ملايين طفل من بينهم مليونا طفل في مصر بنسبة تمثل 11٪ في نسبة العاملين اضافة الى نسبة العمالة الموسمية ومعظمهم في الريف، وقالت الدراسة التي وزعتها منظمة العمل العربية ان قرابة مليون طفل في الفئة العمرية من 6 الى 14 سنة كانوا يشاركون في النشاط الاقتصادي وهم يمثلون اكثر من 12٪ من قوة العمل الكلية. واكدت ان هناك نحو 250 مليون طفل في سن يتراوح بين 5 الى 14 عاما يعملون في العالم اي بمعدل طفل واحد من بين كل اربعة اطفال مشيرة الى ان عمل الاطفال على المستوى الدولي يعتبر اكثر خطورة في المناطق الاقل نموا حيث يوجد 150 مليون طفل يعملون في اسيا بواقع طفلين من كل عشرة اطفال.

واضافت ان نحو 80 مليون طفل يعملون في افريقيا بواقع اربعة من كل عشرة اطفال وذلك مقارنة بقرابة 17 مليون طفل في اميركا اللاتينية و70٪ من الاطفال يعملون في الزراعة، مشيرة الى عمل عشرات الملايين من الاطفال في منزل العائلة كما هو الحال بالنسبة لـ37٪ من الفتيات في افريقيا.

واشارت الدراسة الى ان عمالة الاطفال تشمل عدة انشطة متنوعة مثل الخدمة في المنازل او الباعة المتجولين او ماسحي الاحذية وفي المصانع وصناعة حجارة البناء والورش الصناعية الصغيرة وغيرها من المهن الشاقة.

الامم المتحدة:

30٪ من سكان الضفة سيواجهون عواقب خطرة بسبب "الجدار"

قال تقرير للامم المتحدة ان الجدار العازل الاسرائيلي في الضفة الغربية ستكون له عواقب انسانية وخيمة على نحو 680 الف فلسطيني يمثلون ثلث السكان الفلسطينيين بالنطقة. وبمعاينة خريطة اسرائيلية معتمدة توضح مسار الحاجز وجد مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التابعة للامم المتحدة ان الجدار سيقتطع 9.4٪ من الاراضي الفلسطينية عن باقي الضفة الغربية. وقال التقرير ان النطقة بين اسرائيل وبين الحاجز داخل اراضي الضفة الغربية يعيش بها 274 الف فلسطيني في 122 قرية وبلدة. ورفض مسؤول كبير بوزارة الخارجية الاسرائيلية محتويات التقرير واعتبره مجرد هراء.

وقال المسؤول ان ما لا يزيد على اربعة بالمئة فقط من اراضي الضفة الغربية يعيش عليها نحو 14 الف فلسطيني هي التي ستقتطع بين اسرائيل وبين الحاجز الذي لم يكتمل بناؤه بعد.

واضاف التقرير ان 30٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية سيعانون عواقب انسانية وخيمة، وقال التقرير: "اكثر من 400 الف فلسطيني اخرين يعيشون شرق الجدار سيحتاجون لعبوره للوصول الى مزارعهم ووظائفهم والخدمات التي يحتاجونها، يعني ذلك ان 680 الف فلسطيني تقريبا سيتضررون مباشرة من الجدار". وذكرت الوثيقة: "يبدو ان الحكومة الاسرائيلية لم تضع في الاعتبار كثيرا اثر الجدار على حياة الفلسطينيين".

واوضح التقرير ان: "الكثير ممن لا يستطيعون الوصول لاراضيهم لجني المحاصيل او رعي الماشية او الوصول لاعمالهم لكسب المال لشراء الطعام سيجوعون". واضاف المسؤول بوزارة الخارجية الاسرائيلية: "ان اسرائيل ستشيد 42 بوابة في الاقل على الجدار للسماح للفلسطينيين بحرية نسبية في العبور الى مزارعهم ومدارسهم ومستشفياتهم، ووجد التقرير ان 11 فقط من الجدار العازل سيكون على امتداد ما يعرف بالخط الاخضر الذي يفصل اسرائيل عن الاراضي الفلسطينية التي احتلتها في عام 1967. وتابع: بالنسبة للباقي فان مسار الجدار سيقتطع من عمق الضفة الغربية مايصل الى 22 كيلو مترا. وشيدت اسرائيل حتى الان 25٪ فقط من الجدار الذي لم يمتد لمسافة 680 كيلو مترا وكلفت اعمال البناء حتى الان 3.4 مليار دولار.

ويبلغ ارتفاع الجدار الضمني ثمانية امتار مع العشرات من ابراج المراقبة الاسمنتية ومنطقة عازلة على امتداد من 30 الى 100 متر لتفسح المجال لوضع اسيجة كهربائية وخنادق والات تصوير واجهزة عالية الحساسية ومناطق رملية للتمشيط وتسيير دوريات بشكل دائم.